

"تداعيات قرار الاعتراف الأميركي بالقدس عاصمة لإسرائيل ومتطلبات المواجهة"

الحضور مع حفظ الألقاب: عزام الأحمد، فهمي شاهين، نبيل قسيس، غسان الخطيب، لريما نزال، قدورة فارس، عماد ابراهيم، نادر أبو خضر، عنان الأتيرة، حنان عشراوي، عزمي الشعبي، جوهرة بكر.

طاقم "مفتاح": ليلى فيضي، رولا المظفر، رهام فقيه، لميس الشعبي، محمد عبد ربه

مقدمة

أحدث قرار الرئيس الأميركي دونالد ترامب الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، وتعليماته بنقل السفارة الأميركية إلى القدس، ثم تصويت الولايات المتحدة بالفيتو في مجلس الأمن مؤخرًا ضد مشروع القرار الأميركي بشأن القدس، واقعا جديدا على الأرض، ما ترتب على ذلك من تطورات ميدانية وسياسية على الساحات الفلسطينية والعربية والدولية، إضافة إلى موجة كبيرة من الإدانات على مختلف الأصعدة، ومن قبل دول العالم وهيئاته ومؤسساته المختلفة، سواء الجامعة العربية التي عرضت القرار الأميركي على مجلس الأمن وطالبت بوقفه لكونه يخالف جميع القرارات الدولية، وكذلك تصويت الجمعية العامة للأمم المتحدة على مشروع قرار لا يعترف بقرار ترامب لشأن القدس، بالتزامن مع حراك شعبي واسع على الأرض، لا زالت فعالياته مستمرة، وتكتسب كل يوم زخما جديدا، سواء داخل فلسطين أو في خارجها، وهي تطورات سلطت الأضواء من جديد على القضية الفلسطينية، وعلى الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

الإطار العام: النقاش

ناقش المجتمعون خلال الجلسة حيثيات التطورات السياسية الراهنة محليا وإقليميا ودوليا، على ضوء خطاب الرئيس الأميركي الأخير المتعلق بالقدس، وأبعاد هذا القرار وتداعياته، ما يفقد الولايات المتحدة دورها كوسيط نزيه في العملية السياسية، التي وصلت إلى طريق مسدود بفعل ممارسات حكومة رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، والتي رسمت خارطة الحل النهائي على الأرض من خلال تكثيف استيطانها في معظم الأراضي الفلسطينية، واستمرارها في تهويد القدس.

ودعا المتحدثون إلى استلهاهم تجربة المقدسيين في مواجهة الاحتلال إبان هبة تموز الماضية، حيث أثبتت تلك التجربة حالة النهوض الشعبي، ما يستدعي جسر الفجوة الحالية بين الجماهير وقيادات الفصائل، والوصول إلى حالة من التناسب بين الواقع السياسي الحالي والوضع الميداني.

وفي هذا السياق، نوّه المتحدثون إلى أن إسرائيل تخلق واقعا جديدا على الأرض، يقابله مزيد من التنازلات فلسطينيا في السابق، وبالتالي فإن بالاستراتيجية التفاوضية الحالية، يعترتها خلل جذري، يتمثل في

اتفاقية أوسلو - إعلان المبادئ، والذي اشتمل على نقاط ضعف فلسطينية، ونقاط قوة إسرائيلية، بينما كل الفرضيات والافتراضات التي كانت في السابق لم تعد قائمة، فلا وسيط نزيه، ولا حلفاء، ولا يوجد احترام للقانون الدولي، حيث بعث الموقف الأميركي الأخير بشأن القدس برسالة مفادها عدم إمكانية الوصول إلى حل، وذلك لعدم وجود راعٍ نزيه ومحايد، ما يعني بالضرورة أن تتغير العلاقات مع الولايات المتحدة بناء على هذه التطورات والمستجدات في الموقف الأميركي، ما يتطلب في هذه المرحلة وجود خطاب فلسطيني يرتقي إلى مستوى التحديات الراهنة، ووضع خطة سياسية وخطوات عملية بمشاركة جميع القوى والفصائل، مع الإشارة إلى أن خطاب اللجنة التي انبثقت عن اجتماع القيادة الأخير كان خطاباً جديداً.

كما دعا متحدثون إلى تفعيل التدويل الدولي لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، بالتوازي مع إطلاق العنان للحراك الشعبي السلمي والحفاظ على استمراريته وديمومته.

وفي هذا السياق، شدد المتحدثون على أهمية إحداث التغيير في الواقع الداخلي، من خلال تعزيز اللحمة الوطنية الداخلية، واحترام مشاركة فلسطينيي الداخل والخارج، والتأكيد على دور الحركة الوطنية في قيادة الحراك الجماهيري من خلال اعتماد استراتيجية وطنية جديدة تعتمد على مبدأ المقاومة الشعبية السلمية، وتحديد البرنامج الكفاحي للمرحلة القادمة، وتعزيز المقاطعة لإسرائيل بقرار سياسي، ودفع الحكومة إلى تغيير سياساتها الحالية باتجاه دعم صمود المواطنين.

التوصيات

- دعوة الحركة الوطنية الفلسطينية إلى اعتماد استراتيجية وطنية جديدة تركز على مبدأ المقاومة الشعبية السلمية والعصيان السلمي الشامل، على أن تتولى منظمة التحرير الفلسطينية قيادة هذا التحرك وتحديد البرنامج السياسي الكفاحي للمرحلة القادمة من خلال استراتيجية وطنية متكاملة.
- وجوب استعادة الوطنية الفلسطينية والحس الوطني الفلسطيني، ووضع برنامج بأهداف واضحة ومتابعتها بإصرار وعناد.
- بلورة وتبني خطاب فلسطيني جديد تشارك فيه جميع الأطراف، ويرتقي إلى مستوى التحديات الجديدة.
- جسر الفجوة بين الفصائل والقيادات من جهة والقاعدة الجماهيرية والشعبية من جهة أخرى.
- التركيز على المسار الدولي للقضية الفلسطينية، وأن يبقى القانون الدولي أساس أي تحرك فلسطيني مستقبلاً.
- دعوة الأطراف السامية الموقعة على ميثاق جنيف إلى الاجتماع وتحديد خطواتها لتنفيذ هذا الميثاق، وإحالة القضية إلى محكمة الجنايات الدولية سواء على مستوى الأفراد أو المؤسسات أو السلطة، لإحداث التغيير الحقيقي المطلوب.
- توجيه رسالة واضحة إلى العالم خاصة إلى الجانب الأميركي بأن عهد الابتزاز والوعيد والضغط الأميركي قد انتهى.

- العمل على مساءلة إسرائيل وحماية الفلسطينيين، وتصويب الوضع الداخلي وإحداث نقلة نوعية جريئة وقوية تعكس وعيا فلسطينيا عميقا وكاملا بالحقوق.
- حسن استثمار حالة الزخم الشعبي الكفاحية الحالية وإعطائه صفة الديمومة والاستمرارية، واعتماد استراتيجية أخرى تقوم على قرار سياسي بمقاطعة المنتجات الإسرائيلية ومحاربتها.
- تبني موقف واضح في التعامل مع الواقع المبني على دولة فلسطينية معترف بها لكنها واقعة تحت الاحتلال، وتجسيد إقامتها، ما يتطلب إعادة النظر في وظيفة السلطة الوطنية بما يخدم الهدف الأساسي، وتوزيع أعباء العقوبات على جميع فئات الشعب الفلسطيني.
- المبادرة إلى ترسيم حدود الدولة الفلسطينية بالتفاهم مع دول الجوار، وحسن استخدام المعايير والقوانين الدولية ومواصلة الهجوم السياسي باتجاه هذه المعايير، مع الاهتمام في الوقت ذاته بالجبهة الداخلية، والتأكيد على مجموعة المبادئ التي تشكل إطارا فلسطينيا ومرجعية للحل يلتزم بها الكل الوطني، ويتفق على وسيلة تحقيقها.
- عدم إهمال الملفات الداخلية ومن أبرزها الأداء الحكومي الذي يشهد تراجعاً في أداء الخدمات، ومطالبة الحكومة بأن تغير في برامج الدعم باتجاه المواطنين وتعزيز صمودهم، بما يتناسب مع احتياجات هؤلاء المواطنين.
- الاهتمام بالوحدة الداخلية، والعمل على إنهاء الانقسام، واحترام مشاركة جميع الفئات من قيادات وغيرها بالقرارات المصيرية، وعدم الاستمرار في حالة التفرد باتخاذ القرار ما يؤثر سلباً على الموقف الجماهيري والشعبي.
- استثمار الحالة السياسية الراهنة في تحرر الطرف الفلسطيني من العديد من القيود والالتزامات أمام العالم، بما في ذلك تجاوز اتفاق أوسلو.
- حث المواطنين ومؤسسات المجتمع المدني، إضافة إلى السلطة الوطنية الفلسطينية للتوجه بشكاوى إلى محكمة الجنايات الدولية ضد الاحتلال لارتكابه جرائم حرب.
- إلغاء لجنة التواصل مع المجتمع الإسرائيلي.